مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05/ العدد: 02 (2021)، ص 87-106
DOI: 10.37644/1939-005-002-005

دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة بالجزائر

The role of the family sector and the business sector in financing the second dimension of the new role of the university in Algeria

قرة حليمة[1] *، شوتري أمال [2]

[1] مخبر lezinru، جامعة برج بوعريريج (الجزائر)، halima.guerra@univ-bba.dz

[2] مخبر lezinru، جامعة برج بوعريريج (الجزائر)، amel.choutri@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/12/17 تاريخ النشر: 2021/12/31

مستخلص:

يدرس الدور الجديد للجامعات بشكل عام علاقة الجامعة بمجتمعها غير الأكاديمي من خلال أبعاده الثلاث: "التعليم المستمر" و"الابتكار ونقل التكنولوجيا" و"المساهمة المجتمعية"، ويتطلب نجاح تجسيد هذا الدور تعبئة موارد مالية ضخمة يشارك فيها كل الفاعلين في المجتمع. وعليه؛ جاءت هذه الورقة لمعالجة إشكالية دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال كفاعلين محورين في تمويل الدور الجديد للجامعة بالجزائر، لاسيما في جزئه المرتبط بالبعد الثاني لهذا الدور(الابتكار)؛ من خلال تقديم قراءة حول أهمية كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل هذا البعد.

توصلت هذه الدراسة إلى محدودية دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعات بالجزائر، وأعطت مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: القطاع العائلي؛ قطاع الأعمال؛ تمويل التعليم العالي؛ الوظيفة الثالثة للجامعات (الدور الجديد للجامعات)؛ البعد الثاني للدور الجديد للجامعة(الابتكار).

تصنيفات JEL: I220؛ I230.

Abstract :

The new role of universities in general studies the relationship of university with its non-academic community through its three dimensions: “continuous education”, “innovation and technology transfer” and “community participation”. The success of embodying this role requires the mobilization of huge financial resources in which all the actors in society participate. This paper treats the problem of the role of the family sector and the business sector as central actors in financing the new role of the university in Algeria, especially in its part related to the second dimension of this role (innovation). By providing a reading on the importance of both the family and business sectors in financing this dimension.

This study concluded the limited role of the family sector and the business sector in financing the second dimension of the new role of the universities in Algeria, and gave a set of recommendations.

Keywords: the family sector, business sector, financing higher education, the third mission of the universities (the new role of the university), innovation.

JEL Classification: I230; I220.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يقاس تطور الأمم وازدهارها بتطور التعليم بمختلف مراحله، خاصة التعليم العالي الذي تخصص له ميزانيات ضخمة، انطلاقاً من أن الجامعات ومن خلال مؤسساتها البحثية هي منتج مركزي للمعرفة وللابتكارات والاختراعات في جميع ميادين الحياة، وذلك بغية تلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع المتعددة والمتجددة.

لم يعد يقتصر دور الجامعة على الوظائف التقليدية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي، بل تطور ليشمل مهاماً أخرى تربط الجامعة بمجتمعها غير الأكاديمي، أنتجت الدور الجديد للجامعة أو ما يعرف بالوظيفة الثالثة للجامعة، التي تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية تمثلت في كل من التعليم المستمر، الابتكار ونقل التكنولوجيا، المشاركة المجتمعية، هذا الدور المحوري الذي أصبح مادة دسمة للكثير من الباحثين وموضوعاً يؤرق أصحاب القرار، لاسيما في بعده الثاني والمتمثل في الابتكار ونقل التكنولوجيا، وبالتحديد الابتكار.

يبقى موضوع تمويل الابتكار كبعد ثانٍ للدور الجديد للجامعة من أهم الإشكالات المطروحة، فبالرغم من حجم الميزانيات الكبيرة التي تخصص لتمويل التعليم العالي بوظائفه التقليدية والجديدة في العديد من دول العالم، إلاَّ أن مشكلة تمويل التعليم العالي تعد من أبرز المشاكل وأكثرها إثارة للجدل خاصة في الظروف الاقتصادية الراهنة حيث تعد مشكلة الإنفاق على وظائف الجامعة وخاصة وظائفها الجديدة أحد أهم المشكلات التي تواجهها، وبالأخص في الدول النامية؛ إذ يمثل التمويل العنصر الأساسي لاستمرار الجامعة وتطورها، الأمر الذي يفرض على الجامعات البحث عن قنوات تمويل جديدة بتنويع مصادرها المالية بشتى الوسائل الممكنة، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم العالي التي تعتمد فيها على القروض الطلابية والرسوم الدراسية والأوقاف والكراسي العلمية وغيرها.

يعد إشراك القطاع العائلي وقطاع الأعمال، من أهم الحلول الممكنة التي يمكن اعتمادها من قبل الجامعات الحكومية لتمويل مختلف وظائفها الجديدة وبالأخص البعد الثاني(الابتكار)، خاصة بعد أن أثبتت تجارب عديدة نجاحها في هذا المجال، وعلى سبيل المثال تعد المملكة المتحدة البريطانية من بين الدول السباقة التي أشركت القطاع العائلي في تمويل التعليم العالي بمختلف وظائفه؛ إذ طبقت رسوم التعليم العالي في المملكة المتحدة البريطانية لأول مرة سنة 1998بملغ 1000جنيه إسترليني يدفعها الطلبة في بداية العام الدراسي، تم رفع هذه الرسوم إلى3000جنيه إسترليني عام 2006، كما تم إدخال نظام جديد للرسوم المؤجلة المتغيرة وقروض الرسوم الدراسية، بعدها ارتفعت الرسوم تدريجياً لتصل إلى9000جنيه

إستراتيجي سنوياً بعد مراجعة مستقلة لنظام تمويل الطلاب، و رفع حد السداد إلى21000جنيه إستراتيجي وإدخال معدل فائدة متغير على قروض الطلاب(Briefing، 2018)، فضلاً عن مشاركة قطاع الأعمال عن طريق اتفاقيات الشراكة بين المخابر الجامعية ومؤسسات الأعمال.

الإشكالية

جاء ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019 في المركز 89 عالمياً بـ 56.3 نقطة، متقدمة بثلاثة مراكز مقارنة بتصنيف سنة 2018 الذي احتلت فيه المركز 92، أما عربياً فقد احتلت المركز الحادي عشر، بينما حلت في المركز الثالث مغاربياً بعد كل من المغرب في المركز 75 وتونس في المركز 87، وحسب تقرير المؤشر العالمي للابتكار احتلت الجزائر المرتبة 113 عالميا والمرتبة 11 عربيا لسنة 2019، وهو ما يعكس ضعف ومحدودية الابتكار في الجامعات الجزائرية. لذا تبحث الحكومة الجزائرية عن مصادر جديدة للتمويل، من خلال إشراك القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعات في الجزائر سواء بشكل مباشر من خلال الآليات المعروفة في هذا الاتجاه كالرسوم أو بشكل غير مباشر من خلال بعض سياسات الحكومة أو تداعياتها. وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

ما هو دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة بالجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

ما مفهوم الدور الجديد للجامعة؟ ما المقصود بالبعد الثاني للدور الجديد للجامعة؟ ما هي الأهمية النسبية للقطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة؟

الفرضيات: يمكن طرح فرضيات الدراسة وفق ما يلي:

الفرضية الرئيسية: محدودية دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة.

الفرضيات الفرعية: يمكن تقسيمها إلى:

الفرضية الأولى: محدودية دور القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة.

الفرضية الثانية: محدودية دور قطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها كما يلي:

- ضبط بعض المفاهيم المرتبطة بالدور الجديد للجامعة بالتركيز على البعد الثاني المتمثل في الابتكار ونقل التكنولوجيا؛

. عرض واقع مساهمة القطاع العائلي، وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة بالجزائر؛

. تقديم بعض الحلول الممكنة لمساهمة القطاع العائلي، وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة بالجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استعراضأهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقطاع العائلي والقطاع الأعمال والدور الجديد للجامعة، واستعراض حالة الجزائر من خلال تحليل مجموعة من البيانات والجداول ذات العلاقة.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع مساهمة القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. ومن بينها:

دراسة (الولهي و شوتري، 2018) التي استعرضت بعض المفاهيم المرتبطة بالدور الجديد للجامعة بالتركيز على بعده الثاني المتمثل في الابتكار ونقل التكنولوجيا بالتركيز على الابتكار والوقوف على أهم التحديات التي يواجهها البعد الثاني للدور الجديد للجامعة في الجزائرباستخدام بعض مؤشرات القياس ذات العلاقة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، نوجزها في:

- الدور الجديد للجامعة يعنى بعلاقة الجامعة مع العالم الخارجي غير الأكاديمي(الصناعة والسلطات العامة والمجتمع). كما يرتبط بقوة بكل من الوظيفتن الأولى(التعليم) والثانية (البحوث)؛ وعن الكيفية التي يتم بها دمج القدرات الجامعية في الاقتصاد وفي المجتمع.

- يرتبط البعد الثاني " الابتكار" من الوظيفة الثالثة ارتباطاً وثيقاً بالبحوث، انطلاقاً من كون التعليم العالي لم يعد مطلباً استهلاكياً ، بل صار مطلباً استثمارياً.

- يواجه البعد الثاني للدور الجديد للجامعة في الجزائر، مجموعة من التحديات، على الرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل الدولة. والتي تم حصرها في التحديات المتعلقة بالبحث العلمي في الجامعات الجزائرية، والتحديات المتعلقة بسياسة البحث والتطويرفي الجزائر، والتحديات المتعلقة بالعلاقة(جامعة – صناعة).

دراسة لـ (DAN، 2012) التي أبرزت دور الوظيفة الثالثة للجامعات في الاستراتيجية التنموية لمدينة فيينا النمساوية، وكيف ساهمت هذه الوظيفة في تطوير البحث والابتكار من خلال الانتقال من الابتكار التابع إلى الابتكار الذكي. عن طريق استراتيجية تقوم على فكره أن الازدهار

يأتي من خلال البحوث والابتكار والحوار بين العلم، الأعمال التجارية والمجتمع، كون الأعمال التجارية والتنمية الاجتماعية في كثير من الحالات هما ترجمة للأعمال الجامعية.

1- الإطار النظري للدراسة: سيتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

1-1- مفهوم القطاع العائلي: يمثل القطاع العائلي مجموع الأسر المكونة للمجتمع بمختلف طبقاته، ويعد الحلقة الأهم فيها، وهو العنصر الفعال الذي يؤثر في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

1-2- مفهوم قطاع الأعمال: يعرف على أنه: " عبارة عن أنشطة إنسانية واجتماعية واقتصادية تقوم بها مجموعة من الأفراد بشكل متعاون لتحقيق هدف هو إما تقديم سلعة أو خدمة مقابل ربح معين بضمان توفير الموارد لأنشطة الأعمال "(مقدم، 2014-2013، صفحة 37).

1-3- تمويل التعليم العالي: يعرف على أنه: "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى، مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية، بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة"(الشنيفي، 2018، صفحة 75).

1-4- الدور الجديد للجامعة: لا يزال مفهوم الدور الجديد للجامعة أو ما يعرف بالوظيفة الثالثة للجامعات حديث النشأة ولم تضبط مصطلحاته الأساسية بعد؛ حيث تعرف الوظيفة الثالثة للجامعات بأنها الأنشطة المعنية بإدارة واستخدام وتطبيق واستغلال المعرفة والقدرات الجامعية الأخرى خارج البيئة الأكاديمية، ولها ثلاثة أبعاد، بعد مرتبط بمصدر ثالث للدخل والإيرادات المتعلقة بنقل المعرفة وترخيص حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، على عكس مصدري الدخل التقليديين للجامعات، والمتمثلين في المخصصات الأساسية المباشرة من الجمهور والتمويل من مجالس البحث العامة، ويرتبط بالنشاط المباشر للاستغلال التجاري لأبحاث الجامعات من خلال الترخيص والاستشارات والخدمات الدعائية وشركات نقل التكنولوجيا، بعد ثان يرتبط بالتعليم المستمر بالإضافة إلى برامج الشهادات، أي التعلم مدى الحياة، أما البعد الثالث فيرتبط بالتواصل المجتمعي أو المشاركة المجتمعية والحوار مع المجتمع من خلال الاستشارات، ومشورة الخبراء، والجمهور(Piirainen, Dahl Andersen, & Andersen, 2016, p. 8).

1-5- البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (الابتكار): "تعد الأبحاث وبرامج التطوير بعيد المدى ضرورية لصياغة مستقبل واعد، ويساعد التخطيط الاستراتيجي للبحث والتطوير على ضمان توجيه الموارد العلمية والابتكارات التكنولوجية نحو تلبية احتياجات اقتصادية واجتماعية مهمة، وزيادة إنتاج ونقل المعرفة والتقنية وتطوير ابتكارات متواصلة تلبي احتياجات فعلية للصناعة والمجتمع، من خلال تكوين بيئة معينة تترابط من خلالها كافة التطورات العلمية والتقنية من أعلاها إلى أدناها على نحو منتظم ومتكامل"(الولهي و شوتري، 2018، صفحة 219).

يعرف الابتكار على أنه: "توليد فكرة جديدة وتنفيذها في منتج أو عملية أو خدمة جديدة ، مما يؤدي إلى النمو الديناميكي للاقتصاد الوطني وزيادة العمالة وكذلك إلى خلق ربح خالص لمؤسسة الأعمال المبتكرة، فهي ليست ظاهرة لمرة واحدة ، ولكنها عملية طويلة وتراكمية لعدد كبير من عمليات صنع القرار التنظيمي، بدءاً من مرحلة توليد فكرة جديدة إلى مرحلة تنفيذها، فالفكرة الجديدة هي تصور عميل جديد الحاجة أو طريقة جديدة للإنتاج، ويتم إنشاؤه خلال جمع المعلومات التراكمية، إلى جانب رؤية ريادية مليئة بالتحديات من خلال عملية التنفيذ، يتم تطوير الفكرة الجديدة وتسويقها إلى منتج جديد أو عملية جديدة مع تقليل التكلفة المصاحبة وزيادة الإنتاجية"،(KOGABAYEV و MAZILIAUSKAS، 2017، صفحة 62).

2- الجانب التطبيقي

2-1- مؤشرات عن التمويل الحكومي للتعليم العالي بالجزائر: يمكن تحليل مؤشرات التمويل الحكومي للتعليم العالي في الجزائر وفق ما هو موضح في الجزئية الموالية.

الجدول رقم (01): الميزانية الحكومية لتمويل التعليم العالي بالجزائر للفترة (2016- 2020)

السنة	ميزانية التعليم العالي الحكومية(دج)	الميزانية العامة للدولة (دج)	نسبة (%) ميزانية قطاعات التربية الوطنية والصحة والسكان والتعليم العالي من الميزانية العامة للدولة		
			التربية الوطنية	الصحة والسكان	التعليم العالي
2016	312.145.998.000	4.807.332.000.000	15,89	7,89	6,5
2017	310.791.629.000	4.591.841.961.000	16,25	8,47	6,76
2018	313.336.878.000	4.584.462.233.000	15,47	8,55	6,83
2019	317.336.878.000	4.954.476.536.000	14,32	8,05	6,40
2020	364.283.132.000	4.893.439.095.000	14,80	8,34	7,44

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية الجزائرية www.joradp.dz لسنوات: من 2016 إلى 2020.

نلاحظ من خلال(الجدول رقم 1) أن ميزانية التعليم العالي خلال الخمس سنوات الأخيرة عرفت تغيرات طفيفة بين الزيادة والنقصان ففي ميزانية سنة 2017 انخفضت بمقدار 0.26% عن ميزانية 2016 وذلك راجع لانخفاض سعر البترول الذي بلغ 43 دولار للبرميل سنة 2016، والظروف الاقتصادية، بينما شهدت ميزانيات سنوات 2018، 2019 و2020 ارتفاعاً طفيفاً، خاصة سنة 2020 التي بلغت نسبة الزيادة فيها 1,04%، وذلك رغم الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال سنة 2019، لكن تبقى ميزانية التعليم العالي ضعيفة ولا تكفي لتمويل مختلف وظائفه، مقارنة بميزانية قطاعات أخرى، كقطاع التربية الوطنية التي تمثل تقريبا 40**%** من ميزانيته، بينما تتجاوز ميزانية قطاع الصحة ميزانية قطاع التعليم العالي بحوالي 2 **%.**

2-2- مؤشرات عن البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (الابتكار)

يعتبر عدد الابتكارات في الجامعات من أهم المعايير التي تعتمدها المنظمات الدولية في تصنيفها، والجامعات الجزائرية تتميز بقلة الابتكارات رغم وجود عدد كبير من الباحثين ومخابر البحث، ويرجع ذلك لعدة أسباب: مالية، نقص في وسائل البحث المتطورة، ضعف العلاقة جامعة –صناعة.....إلخ، وسنتطرق لتصنيف مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2019 وعدد طلبات براءات الابتكار في الجامعات الجزائرية لسنة 2019 كما يلي:

2-2-1- تصنيف مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2019: يصنف وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تصنيف مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2019

	الترتيب		النتائج	
	2018	2019	2018	2019
2.رأس المال البشري والبحث	80	74	25,9	27,9
1.2 التربية	90	90	38,1	37,7
2.2 التعليم العالي	37	36	39,6	40,6
3.2 البحث والتطوير	117	78	00	5,3
1.3.2 الباحثون (نسبة للتعداد السكاني)	/	54	/	820,8
2.3.2 الإنفاق الخاص بالبحث والتطوير (%الإنتاج الداخلي الخام)	/	58	/	0,5
3.3.2 معدل الإنفاق الخاص بالبحث والتطوير لأكبر ثلاث شركات في البورصة (مليون دولار)	40	43	0.0	0.0
4.3.2 تصنيف جودة الخدمة لدى الجامعات	78	78	0.0	0.0

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إحصائيات2019 صفحة 16.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن الجزائر سجلت سنة 2019 ما يقدر ب 23,98 نقطة من أصل 100 واحتلت المرتبة 113 من أصل 129 دولة شملها استطلاع مؤشر الابتكار العالمي مسجلة تراجع بثلاث مراتب عن سنة 2018، أما بالنسبة لمؤشر الوسائل المنفذة للابتكار (المدخلات) احتلت المرتبة 100 عالميا ب:34,64 نقطة، والمرتبة 118 عالميا لمؤشر النتائج المخرجات) ب: 13,32نقطة.

كما تراجعت الجزائر خلال سنة 2019 في تصنيف جميع الأعمدة باستثناء رأس المال البشري والبحث، حيث احتلت المرتبة 74 في العالم برصيد 27,9 نقطة مقارنة بسنة 2018 التي احتلت فيها المرتبة 80 برصيد 25,9نقطة، ويرجع هذا التقدم لنشر البيانات الخاصة بعدد الباحثين بما في ذلك طلبة الدكتوراه لكل مليون نسمة وإجمالي الإنفاق على البحث والتطوير خلال فترة معينة نسبة للناتج الداخلي الخام، لتحتل المرتبة 78 عالمياً برصيد 5,3 في العمود الخاص بالبحث والتطوير؛ حيث تقدمت ب 39 مرتبة مقارنة بسنة 2018 التي احتلت فيها المرتبة 117 عالمياً.

2-2-2- طلبات براءات الاختراع في الجامعات الجزائرية لسنة 2019: يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): عدد طلبات براءات الاختراع 2009-2019

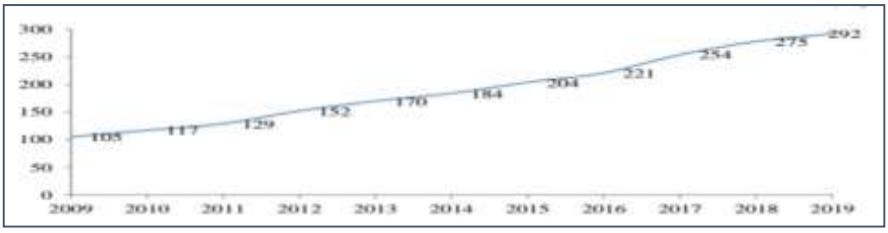

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إحصائيات 2019 صفحة 5.

من خلال الشكل رقم (1) يتضح لنا أن نشاط براءات الاختراع للباحثين الوطنيين بلغ 292 براءة اختراع سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 التي بلغ فيها 275 براءة اختراع.

كما سيتم توضيح عدد طلبات براءات الاختراع حسب نوع المؤسسة وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): عدد طلبات براءات الاختراع حسب نوع المؤسسة من 2009-2019

مؤسسات التعليم والتكوين العالي ومراكز البحث	عدد طلبات براءات الاختراع	
	2009	2019
مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	55	139
مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	32	117
مراكز غير التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي	17	29
وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	7	7
مجموع براءات الاختراع	105	292

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إحصائيات 2019 صفحة 6.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) أن مؤسسات التعليم العالي تمتلك أكبر عدد من طلبات براءات الاختراع، حيث تتراوح هذه الطلبات بين 55 طلب سنة 2009 و139 طلب سنة 2019، تليها مراكز البحث تحت وصاية التعليم العالي والبحث العلمي بعدد إجمالي يتراوح بين 32 طلب براءة اختراع سنة 2009 و117 سنة 2019.

بينما تتأخر مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي كثيراً، حيث بلغ عدد براءات الاختراع المودعة 29 سنة 2019 براءة بينما كان عددها 17براءة اختراع سنة 2009، فيما بلغ رصيد الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية 7 براءات اختراع مودعة منذ 2009 إلى يومنا 2019.

2-3- دور القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة: سيتم تقسيمه وفق مايلي:

2-3-1- دور الآليات غير المباشرة في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (القدرة الشرائية بعد تحرير الأسعار)

شهد العالم تغيرات كبيرة في جميع الميادين منذ القرن التاسع عشر، خاصة بعد ظهور العولمة واقتصاد المعرفة اللذان كانا السبب البارز في تغيير نظام الاقتصاد العالمي، وتبني معظم الدول لاقتصاد السوق وتحرير الأسعار لمواكبة هذا التطور، والجزائر ليست في منأى عن هذه التغيرات، حيث تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي في بداية التسعينات وتحولت إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، وتزامن هذا التغير مع الأزمة الاقتصادية والظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر، بالإضافة إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية خلال هذه الفترة، ولجوئها إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، مما أجبر الدولة للتخلي عن جزء من أعباء النفقات العامة للمواطنين، هذه العوامل كان لها أثر كبير في انخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري.

وأدى إلى تحميل العائلات لتكاليف إضافية خاصة في مجال التعليممنها:

- بالإضافة إلى التكاليف غير المباشرة التي كانت تتحملها العائلة كالمواصلات والملابس والأدوات المدرسية، أصبحت تدفع ثمن الكتب المدرسية بعدما كانت الدولة تعيرها للتلاميذ؛

- تكاليف الدروس الخصوصية لمختلف أطوار التعليم قبل الجامعي، التي تختلف دوافعها بين البلدان المتقدمة والنامية، فالبلدان المتقدمة يسعى الأفراد فيها إلى اكتساب نوعيات أعلى من التعليم لكي يحظوا بوظيفة دائمة وراتب مرتفع، وذلك بسبب تزايد حدة المنافسة على الأسواق والتأثير الكبير لثورة المعلومات والاتصالات، والصراع من أجل تزايد الإنتاج والنمو الاقتصادي، والذي أسفر عن اعتماد المشاريع التي تطبق المعرفة والمعلومات في إنتاج السلع والخدمات بشكل أكبر، وأصبح التنافس فيما بينها أكثر تأثراً بنوعية قوة العمل الموظفة فيها، ومن ثم بنوعية التعليم والتدريب الذي يتلقاه المشتغل(زيتون، 2005، صفحة 180)، أما في الدول النامية والعربية يتوجه فيها الطلبة للدروس الخصوصية بسبب ضعف هيئة التدريس في المدارس الحكومية والاكتظاظ في الأقسام الأمر الذي لا يسمح بالاستيعاب الجيد للتلاميذ في الأقسام (الاهتمام بالكم على حساب النوع)، وأصبحت الدروس الخصوصية تشكل تعليماً موازياً للتعليم النظامي الحكومي.

ولتوضيح مؤشرات القدرة الشرائية للأسر الجزائرية سيتم الاعتماد على الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مؤشرات القدرة الشرائية للأسر الجزائرية

المؤشر	نمو السكان	البطالة	الفقر	دخل الفرد (دولار أمريكي)	التضخم
النسبة(%)	2,10	11,7	9,7	7,534	5,6
السنة	2017	2018	2017	2018	2017

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، تقرير البنك المركزي الجزائري، تقرير التنمية البشرية لعام 2019.

يتضح من خلال الجدول رقم 4 في الجزائر يتحمل القطاع العائلي بطريقة غير مباشرة لنفقات تمويل وظائف التعليم العالي، وإن كانت تبقى محدودة وضئيلة مقارنة بحجم النفقات الحقيقية، لكن بدأ يرتفع حجمها تدريجياً وبدأ يشعر المواطن البسيط بثقلها، لأسباب عدة منها: تدني القدرة الشرائية والتي بلغت: 7,534 دولار أمريكي للفرد سنة 2018، وارتفاع معدل البطالة سنة 2017 إلى % 11,7، بينما بلغت نسبة الفقر:9,7% عام 2017، وبلغ حجم التضخم في الجزائر نسبة 5,6%.

كما يتضح لنا أن مؤشرات النمو السكاني والبطالة والفقر والتضخم مرتفعة، مقارنة بدخل الفرد المقدر ب: 7,534 دولار أمريكي، وهو ما يعكس محدودية الآليات غير المباشرة للقطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد بالجامعة في الجزائر، والتي تتمثل في:

- الإنفاق على الرأس المال البشري المبتكر والذي أنفقت العائلة عليه أموال معتبرة ليصبح طاقة بشرية جاهزة للاستغلال؛

- دفع ضرائب ورسوم سواء من الأجر أومن النشاطات التجارية والحرفية، والتي توجه إلى الخزينة العمومية وتمثل 45%(46,4% ضرائب على المداخيل والأرباح، 36,6% ضرائب على السلع والخدمات و 13,4% حقوق جمركية)من مصادرها(البنك المركزي، 2017)، بعد الجباية البترولية المقدرة ب55%، والخزينة العمومية تعيد توزيعها على شكل ميزانيات لمختلف القطاعات كل حسب احتياجاته ومن ضمنها قطاع التعليم العالي ومختلف وظائفه.

-تحمل العائلة لنفقات البحث والسفر بالنسبة للطلبة الباحثين والمبتكرين، غير الأجراء، وحتى الأجراء لا تكفيهم المنحة ويضطرون لتحمل جزء كبير من الأعباء، رغم تدني متوسط دخل الفرد الجزائري؛ حيث احتلت الجزائر المرتبة 105 ضمن 187 دولة شملها التصنيف، وبلغ 7.534 دولار سنوياً، بينما كان أعلى دخل في العالم من نصيب قطر التي وصل دخل الفرد فيها إلى:98.814 دولار/ سنوياً، الولايات المتحدة الأمريكية ب:53.101 دولار/ سنويا، النمسا 42.597 دولار/سنويا المركز 11، المملكة المتحدة 37.307 دولار/سنوياً، مصر المركز 111 ب:6.579 دولار/سنوياً، الأردن 120ب: 6.115دولار/ سنوياً(الأمم المتحدة، 2018).

2-3-2- دور الآليات المباشرة في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (الرسوم والقروض)

يعد مشكل تمويل التعليم العالي بمختلف وظائفه من أهم المشكلات التي تواجهها الحكومات، خاصة في المرحلة الحالية التي يشهد فيها هذا القطاع طلباً متزايداً عليه من مختلف فئات المجتمع، وتطوراً ملحوظاً في جميع الميادين والوظائف، مما يتطلب نفقات كبيرة يفوق حجمها الميزانية التي تخصصها الحكومة لها، لتتمكن الجامعات من تلبية الطلبات المتجددة والمتغيرة باستمرار، لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ سعت العديد من الدول لإيجاد بدائل جديدة ودائمة لتمويله، فعدته بعضها خدمة اجتماعية يجب أن يتحمل نفقاتها كل الأطراف المستفيدة منها القطاع الاقتصادي الذي يتحصل على اليد العاملة المؤهلة، والقطاع العائلي كمكانة مرموقة في المجتمع للمستفيد منها بالإضافة إلى راتب محترم، والدولة من خلال تحصلها على رأس مال بشري منتج ومبتكر.

وعليه لجأت العديد منها إلى إشراك القطاعين الاقتصادي والعائلي، فالقطاع العائلي يتحمل جزءاً من نفقات التعليم العالي، بفرض رسوم وقروض دراسية للطلبة الجامعيين يسددها الأولياء، أو تمنح قروض بنكية للطلبة يسددونها بالتقسيط بعد تخرجهم وتوظيفهم كما هو معمول به في بريطانيا، وخصخصة الجامعات، مما سمح للحكومات في هذه الدول بتحويل مسؤولية تمويل التعليم العالي من الحكومة بشكل عام إلى الأفراد الخريجين (الرسوم الدراسية)، وتوجيه جزء كبير من نفقاتها على التعليم العالي إلى البحث العلمي والبعد الثاني للدور الجديد للجامعة (الابتكار)، بتشجيع الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي الذي يسعى دائماً لتطوير منتجاته والحصول على حلول مبتكرة لمختلف مشاكله الإنتاجية والتسويقية، عن طريق عقود شراكة مع مخابر الجامعات كبريطانيا والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً في بريطانيا بلغت قيمة دخل الاستثمار 3,6 مليار جنيه إسترليني سنة 2017/2016 ما يعادل نسبة 0,7 دخل ذاتي للجامعات، مما مكنها من احتلال المراكز الأولى عالمياً في الابتكار في مختلف المجالات.

الجدول رقم (05): جدول يوضح مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر وبلدان أخرى

المؤشر%	الجزائر	السعودية	الأردن	بريطانيا	أمريكا
الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي	1.2	5,14	3.2	5,63	4,99
الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي	0.07	0.818	0.15	1,6	2,74
مصادر التمويل الحكومي	الميزانية العامة للدولة	الميزانية العامة للدولة	مشترك في الجامعات الحكومية	ميزانية الدولة مجلس التعليم العالي المجالس المحلية مجالس البحوث	الحكومة الفيدرالية حكومات الولايات السلطات المحلية

مصادر التمويل غير الحكومي	/	استشارات التعليم والتدريب المستمر صندوق التعليم الكراسي البحثية الصناديق الجامعية	المنح / الهيبات الرسوم الدراسية الاستشارات التدريب – القطاع الخاص	المنح/ القروض الطلابية/ الأوقاف الخصخصة قطاع الأعمال الهيبات والتبرعات الاستشارات/ الاستثمارات/ عقود البحث العلمي التدريب/ الكراسي البحثية/ الرسوم الدراسية	المنح/ القروض الأوقاف ، الخصخصة الهيبات والتبرعات الاستشارات والاستثمارات عقود البحث العلمي التدريب الكراسي البحثية الرسوم الدراسية
التصنيف العالمي للابتكار2019	113	68	86	5	3

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات اليونسكو والبنك الدولي Annual report and accounts, p 19, 2018، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني2017، ص52، قاعدة بيانات إحصائيات الويبو2019.

من خلال الجدول رقم5 نلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تقدر ب:1,2%، أما نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي فقدرت ب: 0.07% وهي نسب ضعيفة مقارنة بالسعودية والأردن، بريطانيا، وأمريكا(U.S.A)، التي تعتمد فيها الجامعات على تمويل حكومي مشترك من جهة ومن جهة أخرى على تمويل غير حكومي كالأوقاف والهبات والمنح، والقروض والرسوم الدراسية، الاستثمارات، والكراسي البحثية، ولا يقتصر التمويل على التمويل الحكومي فقط كالجزائر التي تتحمل فيها الحكومة جميع نفقات الجامعة بجميع وظائفها التقليدية والجديدة، ولا يتحمل القطاع العائلي أي رسوم أو قروض دراسية، فالرسوم المفروضة في التسجيل مع كل بداية موسم جامعي هي رسوم رمزية تقدر ب: 200دج لجميع التخصصات والمستويات الجامعية، وهذا نتيجة لسياسة الدولة المتبعة فيما يخص مجانية التعليم ومنح مقعد بيداغوجي لكل طالب تحصل على شهادة البكالوريا، وعدم منح الاستقلالية للجامعات، وخصخصة قطاع التعليم العالي، وذلك رغم وجود قرار يحدد دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي، مؤرخ في 30أكتوبر 2016 في العدد67 من الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ:13نوفمبر 2016.

2-4- دور قطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة

يتميز قطاع الأعمال في معظم الدول العربية، وخاصة الجزائر بمحدودية تفاعله مع مؤسسات التعليم العالي، سواء من حيث استفادته من أبحاثها ومنتجات مخابرها، أو مساهمته في تمويل وظائفها وإقامة شراكة معها، بالرغم من وجود عدد كبير من مؤسسات الأعمال حكومية ذات طابع اقتصادي، أو خاصة والتي تمتلك أرقام أعمال كبيرة تسمح لها بالاستثمار في مؤسسات التعليم العالي، والمساهمة في تمويل وظائفه، خاصة المخابر البحثية وذلك عن طريق عقد شراكة معها تسمح لها بالحصول على خدمات أو منتجات مبتكرة وجديدة لحل مختلف المشاكل التي تتعرض لها(التسويق، التوزيع، المنتوج) ، وهذا مقابل دفع مبالغ معينة لها، ويرجع ذلك لطبيعة وخصوصية التعليم العالي في الجزائر الذي يعد مجانياً كما أسلفنا، مما حول مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات لتكوين رأس المال البشري، تمنح له في نهاية التكوين شهادة علمية تسمح لحاملها بالحصول على منصب عمل، في مؤسسات تابعة لقطاع الوظيف العمومي أو قطاع الأعمال هذا الأخير الذي يبقى في النهاية يتحصل على اليد العاملة المؤهلة مجاناً مقابل مساهمة جد محدودة في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة بطرق مباشرة أو غير مباشرة وسنوضح ذلك فيما يلي:

2-4-1- دور الآليات غير المباشرة في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (ارتفاع الرسوم والضرائب)

شهد العالم في السنوات الأخيرة تقلبات كثيرة في الأسواق العالمية للسلع والخدمات، وتذبذب كبير في أسعارها خاصة النفط، مما عرض مختلف الحكومات و المؤسسات الكبيرة لخسائر فادحة، وأزمات اقتصادية حادة، وهو ما أثر سلباً على تمويل مختلف القطاعات خاصة التعليم العالي الذي يتطلب موارد مالية كبيرة، وبما أن الجزائر تعد من الدول التي يشكل البترول فيها أكثر من 90% من مداخيلها فقد لجأت إلى البحث عن بديل للجباية البترولية، للتخفيف من عجز ميزانيتها العامة، عن طريق فرض ضرائب ورسوم جديدة على مختلف الأنشطة الاقتصادية السلع والخدمات، والتقليل من فاتورة الواردات، وفرض رسوم إضافية على السلع المستوردة، لتحسين التحصيل الجبائي خارج المحروقات؛ حيث ارتفع الرسم على القيمة المضافة (TVA) سنة 2017من 17%إلى 19%، وهو ما يعد إقحام قطاع الأعمال بطريقة غير مباشرة في تمويل التعليم العالي عن طريق تمويل الميزانية العامة للدولة.

يمكن توضيح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة والناتج الداخلي في الاقتصاد الجزائري كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة والناتج الداخلي للاقتصاد الجزائري 2017

القطاع	البناء والأشغال العمومية	الفلاحة	خدمات مسوقة وغير مسوقة	الصناعة
إجمالي الناتج الداخلي(%)	11,7	12,3	27,3	5,5
القيمة المضافة الاقتصادية(%)	15,4	16,2	16,8	23,2

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، ص-ص 14-24.

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن نسبة نمو القطاع الاقتصادي خارج المحروقات بلغت 2,6% سنة 2017، وحقق قطاع الصناعة بمختلف فروعه أعلى نسبة للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني ب 23,2%، فيما تقاربت نسب القيمة المضافة للقطاعات الأخرى وبلغت 16,8% لقطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة، 16,2% لقطاع الفلاحة، و15,4 % لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، فيما تباينت نسب المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي، فكانت مساهمة قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة أعلى نسبة ب27,3%، قطاع الفلاحة 12,3%، البناء والأشغال العمومية والري 11,7%، وكانت مساهمة قطاع الصناعة هي الأدنى بنسبة 5,5%.

2-4-2- دور الآليات المباشرة في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (عقود الشراكة، الكراسي البحثية)

أصبح من الضروري في الوقت الراهن إشراك قطاع الأعمال بقوة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، وإعطائه أهمية كبيرة واستشارته وإشراكه في القرارات الهامة والإستراتيجية للدولة، لأنه يمثل قوة اقتصادية تؤثر في جميع الميادين، وهو ما قامت به الدول المتقدمة التي أشركت قطاع الأعمال في عدة ميادين كالصحة والتعليم بأطواره، خاصة التعليم العالي الذي يتطلب ميزانيات كبيرة لتمويله وتحقيق أهدافه المسطرة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق الازدهار في جميع المجالات، بتشجيع الإبداعات والأفكار الريادية والمساعدة على تهيئة كل الظروف المناسبة للابتكار والإبداع، فقد عملت هذه الدول على سن القوانين وتقديم تسهيلات لتشجيع قطاع الأعمال للاندماج وتكوين شراكات وعقد اتفاقيات مع الجامعات وخاصة مخابر البحث والتطوير، للحصول على تمويل خارجي وتخفيف العبء على الدولة، مقابل تقديم خدماتها البحثية من ابتكارات، دراسات جدوى للمشاريع ومنتجات، كبريطانيا والنمسا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

الجدول رقم (7): نوع مساهمات قطاع الأعمال في تمويل التعليم العالي

البلد	الجزائر	بريطانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	الأردن
نوع مساهمة قطاع الأعمال	تبرعات لتنظيم ملتقيات وندوات فقط	كراسي بحثية عقود شراكة تبرعات، الخصخصة	الاتفاقيات الكراسي البحثية عقود الشراكة	الخصخصة الاستشارات التبرعات

المصدر: من إعداد الباحثتين.

من خلال جدول رقم 7 نلاحظ أن الجزائر فإن مساهمة قطاع الأعمال بطريقة مباشرة في تمويل التعليم العالي والابتكارات شبه منعدمة، وتقتصر على تقديم مساعدات في إقامة الملتقيات والندوات والأيام الدراسية، أو المساهمة في فتح بعض التخصصات المرتبطة بالماستر ويحدث ذلك بشكل ضعيف جداً، ما زاد من عبء نفقات التعليم العالي على الدولة، التي تبنت سياسة مجانية التعليم منذ الاستقلال، وهمش دور الجامعة في الحياة الاقتصادية وأهمل أبحاثها ومنتجاتها الفكرية الإبداعية التي بقيت حبيسة محيطها الأكاديمي.

كما نلاحظ أن مساهمة قطاع الأعمال في تمويل التعليم العالي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والأردن تتنوع بين عقود الشراكة والكراسي البحثية والمساعدات، والخصخصة فيما تبقى مساهمة قطاع الأعمال بالجزائر محدودة.

3- تحليل النتائج

من خلال ما سبق استعراضه نستنتجأن هناك محدودية مساهمة القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة بالجزائرراجع لعدة أسباب يمكن أن نقسمها إلى:

أ- أسباب سياسية

- قوانين الجمهورية الجزائرية التي تضمن مقعد مجاني في الجامعة لكل طالب متحصل على شهادة البكالوريا.؛
- الاهتمام بالكم على حساب النوع بالنسبة لعملية التعليم الجامعي، وذلك لشراء السلم الاجتماعي؛
- الابقاء على مؤسسات التعليم العالي مؤسسات عمومية، رغم وجود قوانين للاستثمار الخاص فيها؛
- عدم منح إستقلالية القرارات لرؤساء الجامعات، والمخابر البحثية؛

- إبعاد قطاع الأعمال عن المحيط الاكاديمي الجامعي، مقابل تشجيعه على التعاون مع قطاع التكوين المهني؛

- إنتشار الفساد في جميع القطاعات والادارات مما تسبب في عرقلة السير الحسن للوجهة الحقيقية للأموال الممنوحة لتمويل قطاع التعليم العالي والابتكار،وتوجيه أموال ضخمة لتمويل الحملات الانتخابية حيث إحتلت الجزائر المرتبة 106 عالميا في مكافحة الفساد من بين 180 دولة حسب التقرير السنوي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في جانفي 2020(transparency، 2019).

ب- أسباب اقتصادية

- إقتصاد ريعي يعتمد على البترول بنسبة 90%، وبالتالي يتعرض لتقلبات أسعار الصرف في الاسواق الدولية؛

- هشاشة البنى التحتية للاقتصاد الجزائري الذي يركز على قطاع الخدمات والصناعات التركيبية على حساب الصناعات الثقيلة، التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وتحتاج المورد البشري المبتكر ومخابر الجامعات لتطوير منتجاتها، وحل مشاكلها؛

- غياب العلاقة جامعة – صناعة في الجزائر ، بسبب إنعزال الجامعة في محيطها الأكاديمي، وعدم إندماجها مع مجتمعها غير الأكاديمي، مما غيب دورها كشريك استراتيجي فعال يؤثر على مختلف قرارات الشركات الصناعية، وأهمل أبحاثها التي بقيت حبيسة المكتبات.

ج- أسباب اجتماعية

- إنخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري؛

- إرتفاع معدل البطالة 11,7%؛

- إرتفاع معدل الفقر ؛

- طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعتبر أن كل شي تابع للدولة فهو مجاني وحق من حقوقه، وبالتالي فهو يرفض أن يدفع مقابل الحصول على مقعد في الجامعة؛

- تزايد الطلب على التعليم الجامعي من سنة لأخرى، بسبب تزايد نمو السكان المقدر ب2,10% سنويا حسب الجدول رقم 4؛

- توجه قطاع الأعمال لمراكز التكوين المهني التي تزود سوق العمل باليد العاملة المطلوبة.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة نتوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمهاتأكيد الفرضية الرئيسية التي انطلقنا منها (محدودية دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة في الجزائر). من خلال:

أولاً: محدودية دور القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة في الجزائر. كون مساهمة القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة سواء بطريقة غير مباشرة أو طريقة مباشرة ضعيفة من خلال النفقات المختلفة المتعلقة بعملية التعليم قبل الجامعي أو من خلال مختلف الضرائب التي تدفع لخزينة الدولة، أو من خلال محدودية رسوم القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة لعدة أسباب منها:

- ✓ سياسة الحكومة الجزائرية التي تهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومجانية التعليم العالي؛
- ✓ اقتصار التعليم العالي على القطاع الحكومي فقط، وعدم فتح المجال أمام القطاع الخاص؛
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم وانخفاض القدرة الشرائية؛
- ✓ تقديم خدمات جامعية بأسعار رمزية كحقوق التسجيل المقدرة ب:200 دج، والنقل ب:135دج؛
- ✓ اعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي بنسبة 90% وتعرضه لمخاطر تقلبات أسعار البترول في الأسواق المالية؛

أو محدودية قروض القطاع العائلي في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة لعدة أسباب:

- ✓ مجانية التعليم الجامعي في الجزائر والذي لا يتطلب قروضا لتمويل مختلف وظائف الجامعة؛
- ✓ محدودية الابتكارات في الجامعة الجزائرية المركز 113 عالمياً و11 عربياً لعام 2019؛
- ✓ انعزال الجامعة عن القطاع الاقتصادي والذي أدى إلى عدم فعاليتها والاستفادة من أبحاثها.

ثانياً: محدودية دور قطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة في الجزائر. كون مساهمة قطاع الأعمال في تمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة (الابتكار) سواء بطريقة غير مباشرة أو طريقة مباشرة ضعيفة من خلال دفع الضرائب والرسوم المختلفة لخزينة الدولة، أو من خلال محدودية اتفاقيات الشراكة بين قطاع الأعمال ومخابر الجامعات لتمويل البعد الثاني للدور الجديد للجامعة لعدة أسباب منها:

- ✓ محدودية قوانين تنظيمية تضبط طبيعة الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال؛
- ✓ ضعف العلاقة جامعة – صناعة في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ التوجه لقطاع التكوين المهني، لكونه يوفر اليد العاملة المؤهلة والمطلوبة في سوق العمل، وتهميش الجامعات؛
- ✓ غياب محفزات وامتيازات تمنح لقطاع الأعمال مقابل الاستثمار في المخابر الجامعية؛

أو محدودية استفادة قطاع الأعمال من الأبحاث والابتكارات الجامعية لعدة أسباب:

- ✓ انعزال الجامعة عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي، مما خلق فجوة بين مخابرها وسوق العمل؛
- ✓ محدودية الابتكارات في الجامعة الجزائرية المركز 113 عالمياً و11 عربياً لعام 2019؛
- ✓ ثقة قطاع الأعمال في الأبحاث والاختراعات الأجنبية، على حساب الأبحاث الوطنية؛

وأخيراً يمكن إقتراح مجموعة من البدائل لتعزيز مساهمة القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الابتكار، منها:

- إنشاء شركات خاصة لإدارة استثمارات الجامعات؛
- تطبيق نظام الجامعة المنتجة والتي تتفاعل بشكل ايجابي مع المجتمع، عن طريق القيام بالانشطة التعليمية والانتاجية والخدمية والاستشارية، والتدريبية في مختلف المجالات للأفراد والمجتمعات؛ على غرار معاهد تكوين الشبه طبيين الخاصة التي يتوافد عليها الكثير من الطلبة بالرغم من تكاليف التكوين المرتفعة(300000 دج لمدة سنتين ونصف) وذلك نظرا للطلب المتزايد لهذه التخصصات ونقص المورد البشري فيها، ويتحصلون منها على شهادات معتمدة من طرف الدولة وتسمح لهم بالحصول على منصب عمل في مؤسسات حكومية أوخاصة بكل سهولة؛
- إشراك القطاع الاقتصادي في تمويل التعليم العالي عن طريق إبرام اتفاقيات مع مخابر البحث العلمي بالجامعات لتمويل أبحاث لتطوير وابتكار منتجات جديدة؛
- فتح المجال أمام الأوقاف العائلية للمساهمة في تمويل التعليم العالي، كما كان قبل 1830،حيث كان تمويل التعليم في الجزائر يتم عن طريق الوقف الذي تهبه العائلات الثرية؛
- إنشاء صندوق خاص بتمويل البحث العلمي والابتكار في الجامعات و المعاهد الجزائرية؛
- تعزيز الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر والذي يسمح للجامعات باستغلال امكانياتها البشرية والهيكلية لتوفير مصادر مالية جديدة؛
- سن قوانين تفرض على المؤسسات منح نسبة معينة من أرباحها لتمويل البحث العلمي؛

- منح امتيازات للشركات الكبرى لتمويل الابتكار والبحث العلمي فالجامعات، كشركتي سيفيتال و سوناطراك اللتين تمولان الفرق الرياضية، ولا تمولان البحث العلمي والتعليم العالي؛
- تخصيص نسبة معينة من جميع المعاملات التجارية توجه مباشر لتمويل الابتكار فالجامعات.

قائمة المصادر والمراجع

Commons Library Briefing .(2018) .Higher education tuition fees in England.uk: HOUSE OF COMMONS LIBRARY.

international transparency .(2019) .report annual.berlin; germany: cpi.

Mihaela-Cornelia DAN .(2012) .The Third Mission of Universities in the Development Strategy of Vienna City .Informatica Economica.

Piirainen, k. A., Dahl Andersen, A., & Andersen, P. D. (2016). Foresight and the third mission of universities:the case for innovation system foresight. foresight, 18 (1).

Timur. KOGABAYEV ،Antanas MAZILIAUSKAS .(2017) .The definition and classification of innovation .HOLISTICA.

الجزائري البنك المركزي. (2017). تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2017. الجزائر: الجزائر.

ريمة الولهي، و أمال شوتري. (30 09، 2018). تحديات البعد الثاني للدور الجديد للجامعة في الجزائر. الباحث الاقتصادي.

علي بن عبدالله الشنيفي. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ا10 (02).

محيا زيتون. (2005). التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

منتدى الاقتصاد والمال و الأعمال الأمم المتحدة. (2018). تقرير منتدى الاقتصاد والمال والاعمال بالامم المتحدة. سويسرا.

وهيبة مقدم. (2014-2013). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-. وهران، الجزائر: جامعة وهران.